مجلة البحوث السياسية و الادارية

JPAR
2017./ Vol. 06, N°02
E-ISSN : 2602-6104
University of Djelfa Algeria
Available online at http://www.asjp.cerist.dz

# مدى فعالية العمل السياسي لمنظمات المجتمع المدني بالجزائر

أ. بن أحمد نادية
أستاذة مساعدة – ب- بقسم العلوم السياسية
جامعة الجيلالي ليابس سيدي بلعباس

الملخص:
بالرغم من أن مؤسسات المجتمع المدني لا تسعى للوصول إلى السلطة فإنها تقوم بدور سياسي يتمثل في تنمية ثقافة المشاركة بما يدعم قيم التحول الديمقراطي، فضلاً عن قيامها بمهام تطوير الثقافة الشعبية لدى الناس ، سعياً إلى الإرتقاء بالوعي السياسي بما يدفع الناس إلى المشاركة الجادة في صناعة القرار السياسي وفي التأثير على السياسات العامة. وعليه فإن هذه الورقة البحثية ستتناول دراسة بنيات المجتمع المدني بالجزائر، من خلال دورها كمؤسّسة وكوظيفة سياسية غير حكومية في النظام السيّاسي الجزائري.
الكلمات المفتاحية: البنى المدنية - التأثير السياسي- الواقع التنظيمي..

.

**مقدمة:**

أحدثت الخلفية السياسية المرتبطة بالدول الرأسمالية الغربية التي استندت إلى العلمانية والديمقراطية الليّبرالية نقلة على المستوى السيّاسي للعالم الغربي والعربي بوجه عام والجزائر بوجه خاص تبلورت في توظيف المجتمع المدني كوسيلة لإحداث تغييرات جدرية على مستوى النظام السياسي، في وقت أصبحت فيه الدولة الوطنية بحاجة إلى قطاع ثالث تمثل في قطاع المجتمع المدني، والدي تزايد تداوله خلال العقود الأخيرة ليكمل مهام القطاع العام والقطاع الخاص ويدفع وتيرة التنمية المحلية والوطنية ، فالمجتمع المدني ما هو إلا أحد تجليات الدولة الحديثة التي توفر شرط قيامه عن طريق تقنين نظامٍ للحقوق ينظم ممارسات كافة الأطراف والجماعات داخل المجتمع، كما أن المجتمع يعتمد على الدولة في القيام بوظائفه الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية من خلال ما تضعه من تنظيمات.

والنظام السياسي الجزائري كأحد الأنظمة النامية حاول أن يساير الأنظمة السياسية المتطورة ولم يقتصرعلى التحولات الكمية لمنظمات المجتمع المدني، بل تجاوز ذلك إلى تحول كيفي يتعلق بأنشطة وفعاليات هذه المنظمات .

ومن هنا، سنتناول دراسة الواقع التنظيمي والسّلطوي لتنظيمات المجتمع المدني داخل النظام السياسي الجزائري ومدى تأثيراته السياسية، وذلك من خلال طرح **الإشكالية** التالية:

- هل أدى تطور تنظيمات ومؤسسات المجتمع المدني في الجزائر إلى توفير قاعدة بنيوية لتفعيل العمل السياسي على كافة المستويات؟

ومن هذا المنطلق سنحاول معالجة الدراسة من خلال العناصر التالية:

**-أوّلا :**التطوّر التاريخي لفكرة المجتمع المدني

**-ثانيا** :التأثير السيّاسي للبني المدنية

**-ثالثا:**مؤشرات قياس فعالية المجتمع المدني

**أوّلا :التطوّر التاريخي لفكرة المجتمع المدني**

وُجدت فكرة المجتمع المدني كتعبير عن وجود علاقة بين قطبين هما المجتمع والسيّاسية، وذلك من خلال عودة آليات المجتمع المدني الحالية إلى الملأ كمفهوم وكأداة تحليلية ومعيارية في الثمانينات خاصة في التجربة الأوربية للتبشير بخيار آخر جديد للدّولة أساسه ليس في الإصلاح الحزبي ولا في الانقلاب العسكري وإنّما في التحرك الاجتماعي المدني القائم على تميّز المجتمع عن الدّولة[1] . ومع انهيار المعسكر الاشتراكي وما بدا في ذلك من انتصار للمجتمع المدني* بدأت عملية تعميم هذه الأداة إلى بقية الدول التي لم تتحقق فيها الديمقراطية الليبرالية خاصة في العالم الثالث، الذي أعاد تجديد عقائدية الحداثة التي فقدت الكثير من مشروعيتها ومصداقيتها، وذلك عبر تأسيسه للتحالف

[1] جون اهبرغ، **المجتمع المدني النقدي للفكرة**، ترجمة على حاكم صالح حسن ناظم، ط8 ، المنظمة العربية للترجمة :مركز دراسات الوحدة العربية،2008،ص:163.

* .بات من المعروف جدّا أن المفهوم الكلّي للمجتمع المدني لصيق بالفكر الغربي من خلال إسهامات وكتابات ونظريات رواد الفكر الغربي، وهو ذلك المجتمع الّذي ينشأ كيانه الذاتي ويحافظ على قوانينه ومبادئ تنظيمه، كما يعرف المجتمع المدني بأنّه جملة المؤسّسات السيّاسية والاقتصادية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة باستقلال نسبي عن الدّولة، وعن أرباح الشركات في القطاع الخاص، إذ تعبّر مؤسسات غير حكومية وغير ربحية في نفس الوقت، فيعبر المجتمع المدني بذلك عن أشكال عديدة ومختلفة من الجمعيات غالبا ما يطلق عليها مجموعات طوعية أو مؤسّسات ثانوية توجد خارج الهياكل الرسمية لسلطة الدّولة، تشير إلى حيّز مستقل بتوفيره للأفراد حرية متنوّعة من خبرات الحياة التي تتيحها تجمّعات متنوّعة يستطيع الأفراد الانضمام إليها. للمزيد في هذا أنظر كلاً من- **المرجع نفسه**،ص12 ، -زهير بوعمامة، "محاولة لفهم طبيعة وحدود انفتاح السلطة على فعاليات المجتمع المدني وأثره في عملية التحوّل السياسي في الجزائر"، ورقة بحث قدمت إلى **الملتقى الوطني الأوّل حول التحوّل الديمقراطي في الجزائر**،بسكرة،10-16 ديسمبر 2005 ،ص:12.

الجديد الذي تكوّن اليوم بين المجتمعات الحديثة والتي تعد الجزائر واحدة منها،إلا أن هذا لايعني انه لم تظهر مثل هذه التنظيمات في الجزائر قبل هذه الفترة حيث شكل المجتمع المدني تاريخيا الإطار الذي يمكنهم من التعبير عن هويتهم وثقافتهم وطموحاتهم خلال فترة الاستعمار الفرنسي وما قام به على مدى مائة واثنين وثلاثين سنة من الاحتلال و عمليات تفكيك البنى والهياكل الاجتماعية والتعليمية الأهلية وعرقلة مسيرتها ومنع نشاطها، أدى إلى خلق حالة من الانشطار والازدواجية بين نوعين من التعليم: التقليدي، والتعليم العام المفرنس، وأصبح التعليم التقليدي (الإسلامي) بوابة للفقر والتهميش والإقصاء بحكم احتكار خريجي المدارس الفرنسية للوظائف الإدارية والاقتصادية، وبحكم عدم تلاؤم التكوين التقليدي مع متطلبات المؤسسات الرأسمالية المستحدثة والتسرب الصناعي الأوربي. وكان لهذا الانشطار أثره على طبيعة توجهات العمل الأهلي، فلم يعد استجابة لتوقعات وحاجات المجتمع العميق وإنما تحول إلى موقع دفاعي يهدف إلى الحفاظ على الهوية الوطنية والعربية.

كما انبثقت هياكل قديمة –جديدة وهى الزوايا وحركات الطرق الصوفية، فهي قديمة في شكلها وحضورها التاريخي، ولكن جديدة في طرق عملها .

**1.** ومع بداية الاستقلال عام 1962حكم جيش التحرير-بوصفه مؤسسة عسكرية جديدة- الجزائر، إلا أن صيغة هذا الحكم وطريقة تقنين المؤسسة العسكرية اختلف من مرحلة إلى أخرى، فالجيش هو الذي ساند الرئيس بن بله عند إعلان الاستقلال، وبالرغم من أنها كانت فترة قصيرة، ولم تشهد فيها الجزائر تكَون الدولة الحديثة لأنها تميزت بنظام سياسي مهتز وغير متجانس، إلاّ أنها أكدت تسَلّم الجيش مقاليد الحكم السياسي. ثم جاء انقلاب الرئيس بومدين عليه في 19 يونيو 1965، ومعه بدأت تتكون الدولة الحديثة،إلاّ أنّ المشكلة الأكبر التي لم يحلها نظام التحديث الجديد هي مشكلة الهوية في المجتمع التي لم تحسمها مناهج التعليم ولا طبقة البيروقراطيين أو الطبقة العسكرية السائدة حيث ظلت الفرانكفونية كامنة في مواجهة التعريب والتيارات الإسلامية التقليدية.[1]

2. ثم بوفاة الرئيس بومدين المفاجئ 1978، وفرض الجيش ترشيح "الشاذلي بن جديد" للرئاسة شهدت الجزائر توجهاً آخر على المستوى التنموي ، فتحولت من نخبة تنموية إلى نخبة ريعية، ومن نخبة بيروقراطية إلى نخبة كمبرادورية، وشجعت البرجوازية المحلية من خلال قانون الاستثمارات الذي أعطى دفعة قوية للمشاريع الخاصة على حساب القطاع العام وتميزت هذه المشاريع بإعفاءات ضريبية وميزات كبيرة، ثم فتحت الخطة الإنمائية 1985-1989 باباً واسعاً لدخول الشركات الأجنبية. وفى هذا الإطار تضخم حجم التنظيمات الإسلامية التي تعتمد على الروح التجارية والأعمال الخاصة وتدعم خطاب الهوية المحافظ الذي اكتسح الساحة بعد ذلك[2].

3. لكن فترة "الانفتاح " هذه كانت قصيرة زمنياً، حيث بدأت أسعار البترول في الانخفاض ابتداءًا من عام 1985، وأمام هذا الوضع بدأت الدولة في الابتعاد أكثر فأكثر عن تحقيق مطالب المجتمع، والذي بدأ هو نفسه يعرف حركات اجتماعية واسعة ومتعددة الأشكال والمضامين كالانتفاضات والإضرابات العمالية، حتى اشتعلت الانتفاضة الشعبية في 5 أكتوبر 1988 التي تعتبر سنة حيوية في التاريخ الجزائري المعاصر. حيث استطاعت خلق شروخ حادة في بنية النظام السياسي الأحادي الذي انفتح على المجتمع منذ 1989ليصبح "ليبراليا" تحت الضغط وليس عن قناعة.

---

[1] علي كنز،"البحث عن كتلة اجتماعية جديدة"،**المجتمع والدولة في الوطن العربي في ظل السياسات الراسمالية الجديدة:حالة المغرب العربي**،القاهرة:مركز البحوث العربية،1997.ص-ص:39-41.

[2] **المرجع نفسه**،ص:41

4. وهـذه المرحلـة الجديـدة المهـدة لظهـور تنظيمات المجتمع المدني بشكل واضح، بدأت تحتل جانبا كبيرا منذ بداية التسعينيات، نتاج متغيرات عديدة سياسية واقتصادية واجتماعية بعضها عالمية والأخرى محلية كما قلنا سلفا، فالمجتمع المدني ما هو إلا أحد تجليات الدولة الحديثة التي سعت إلى تقنين نظامٍ للحقوق ينظم ممارسات كافة الأطراف والجماعات داخل المجتمع[1].

**ثانيا :التأثير السيّاسي للبنى المدنية**

تمارس مؤسسات المجتمع المدني تأثيرات سيّاسية باختلاف أشكالها" الاجتماعية "كالنقابات والاتحادات التي تعمل على رفع مستوى الوعي الجماهيري ومختلف النوادي والجمعيات الثقافية والخيرية وجمعيات الصداقة والجمعيات الرياضية التي اكتسبت بمرور الزمن طابعًا سياسيا لأعضائها وهيئاتهاالإدارية، وكذا المؤسسات" السياسية "التي تلخص مقوّمات الحياة السياسية من خلال ربط القوى الإيديولوجية والقوى الاجتماعية بمصالح سياسية مادية كانت أو معنوية كجماعات المصالح للتأثير في السلطة الرسمية ومحاولة توجيهها في إصدار القرارات السيّاسية وصنع السياسات العامة، وصولاً لمختلف المؤسّسات" الثقافية "كالمدارس والجامعات ووسائل الاتصال الحديثة[2] التي تسمح بتعدّد الأفكار من خلال تقديم أسس تقوم عليها المناقشات السياسية وتقديم فرص للجماعات المختلفة اجتماعيا وثقافيا لإكساب المعرفة، وغيرها من المنظمات الشعبية المختلفة وغير الحكومية التي تحاول فرض قيمها السيّاسية في المجتمع[1]

ومع المتغيّرات الدولية منذ تسعينات القرن الماضي وتزايد الاهتمام الدولي بمنظمات المجتمع المدني كشريك للدولة في التنمية السياسية بدعمها للتطوّر الديمقراطي وتوسيع المشاركة العامة، ومراقبة عمل الحكومة عن طريق ممارسة وسائل التنشئة والتثقيف والتدريب [2] أصبحت مؤسسات المجتمع المدني بمختلف أنواعها مقبولة لدى الرأي العام والحكومات ودوائر رجال الأعمال في القطاع الخاص والمؤسسات الدّولية المتاحة، وتزايد أيضا إعداد المنظمات الأهلية في العالم وخاصة في الدول النامية وتنوّعت نشاطاتها وتزايد حجم وعدد المستفيدين منها.

5. وبالتالي تتنوّع وظائف البنى المدينة وأدورها تبعا لطبيعة النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي، كما ترتبط حيوية الدور السيّاسي لها ارتباطًا وثيقًا بمدى رسوخ أسس الديمقراطية وقواعدها، فالمجتمع المدني يلتزم في وجوده ونشاطه بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والمشاركة والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف، وهي نفس القيم والمعايير التي تقوم عليها الديمقراطية وما يتوفر من مناخ قانوني ملائم لممارستها، فهذه الأخيرة تنطلق من الوجود الاجتماعي المعين لمجتمع ما ومؤسساته التي تمثل "القوى" الفاعلة وتتخذ في إطار التعارضات الاجتماعية صيغا ثقافية وإيديولوجية وسياسية لنمو المجتمع المدني ، الأمر الّذي دفع النظام السياسي الجزائري إلى تحديد مكانة المجتمع المدني القانونية،

---

[1] -Pieter Labuschange, **Revisiting Civil Society in Africa; African Studies Association of Australia and Africa**, conference proceedings on a global stage, 2003 ,p77.

[2] عزمي بشارة، **المجتمع المدني دراسة نقدية مع إشارة للمجتمع المدني العربي**، ط2 ، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية،2008،ص:275.

[1] - رفقي خالد مظلوم، **الإعلام والتعدّدية السيّاسية** القاهرة، الكويت، الجزائر :دار الكتاب الحديث، 2009 ، ص50.

[2] - إيمان محمد حسن،"المنظمات غير الحكومية والتحوّل الديمقراطي في التحليل السياسي المعاصر"، **مجلة النهضة**، القاهرة:د.د.ن، .العدد 04، أكتوبر 2005 ، ص15.

فدستور 23 فيفري1989 يعتبر المؤشر الحقيقي لتكوين المجتمع المدني، حيث اضطرت الدّولة الجزائرية إلى تبنّى التعدّدية والتخلّي عن بعض وظائفها الاجتماعية وإسنادها إلى الجمعيات المدينة للتكفّل بها من خلال فتح مجال التعبير وإنشاء الجمعيات المختلفة[3] والتي تعتبر صورة من صور تجسيد الديمقراطية والتّغير، وقد ساعد قانون الجمعيات السياسية المؤرخ 5 يوليو 1989 على انبعاث كامن فى الأشكال التنظيمية. وتأسست أول جمعية "الجمعية الوطنية ضد التعذيب أو الاختفاء" التى تعرض لها المواطن الجزائرى أثناء أحداث أكتوبر، ثم تم تأسيس مجموعة من الروابط والجمعيات المهنية الثقافية مثل الرابطة الجزائرية للتنظيم العائلي، والرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان، وتمتعت هيئة المحامين بكامل استقلاليتها عن السلطة السياسية، ومن تم ارتفعت فيما بعد بكم هائل في فترات وجيزة.

وكما تمّ إقرار مبدأ الحقّ النّقابي لجميع المواطنين والسماح لهم بحق الإضرابات في مختلف القطاعات ما عدا قطاعي الدفاع الوطني والأمن[1]. وفي نفس الاتجاه سار دستور 1996، وكدا التعديل الدستوري الأخير لسنة 2016، مع إضفاء بعض الإجراءات التي وسعت من نطاق المجتمع المدني، وجعلته يحتوي على حيّز أكبر ينبئ بالتغيير من أجل التطوّر، فقد جاءا بمواد جديدة أعطت قدرًا أكبر للحرّيات والحقوق المدينة والسياسية بإقرار حق إنشاء الجمعيات مع تشجيع الدولة بازدهار الحركة الجهوية، والإجتماعات التي أضحت مضمونة للمواطن [2] لدورها الأساسي في تنشئتة وتوعيته وتعبئته من أجل المساهمة في إدارة الشؤون العامة للبلاد، عبر تكوين الهيئات والمنظمات السياسية والنقابية والاجتماعية والثقافية التي تحمي الحريات الفردية والجماعية وتضمن حقوق الإنسان الأساسية [3].

وفي ضوء ما سبق وعلى الرغم من وجود قواعد قانونية تحكم وتنظم مؤسسات المجتمع المدني إلاّ أن الواقع يثبت لنا عكس ذلك بسبب ما خلّفه إبعاد هذه القواعد والاستغناء عنها من تهميش للفرد وإهمال دوره، فالقيود القانونية والسياسية التي تفرضها الدولة على تنظيمات المجتمع المدني سواءًا من حيث قيام هذه التنظيمات أو تأسيسها أو السماح لها بممارسة أنشطتها تخضع لشروط قاسية ورقابة دائمة مما يصعب عملية المشاركة فيها بسبب الإحباط واليأس الذي يصيب المواطنين جراء هذا التدخل العشوائي من الدولة والذي يوحي بسيطرتها[4] ، فتبدو العلاقة بين الدّولة والمجتمع علاقة بين بيروقراطية متعددة الاختصاصات وأفراد عزل يبحثون عن حماية داخل شبكات اجتماعية مقيّدة بشروط قانونية وقيود بيروقراطية تبقي الدولة على اتصال مباشر مع قاعدتها الشعبية، فلم تحتفظ من هذه المؤسسات على استقلال نسبي إلاّ المساجد التي احتضنت الخطاب الإسلامي الرافض لكل ما يصدر عن أجهزة الدولة، كما يعتبر دخل القوى العسكرية في تنظيم سلوك الفئات الاجتماعية واعتبارها الدعامة الأساسية لإرادة الحكم واحترام هيبة الدولة دليلاً قاطعًا على فشل النظام

---

[3]- للمزيد في هذا أنظر :الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور 1989** ،الجزائر:المطبعة الرسمية، المواد:39-40.

[1] )-**المصدر نفسه**، المادة:52 .

[2]-للمزيد في هذا أنظركلا من :-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور1996**، الجزائر:الديوان الوطني للاشغال التربوية، المادة43.- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور2016**، الجزائر:رئاسة الجمهورية،الأمانة العامة للحكومة،2016.المادة:48.

[3]- سعيد بو الشعير، **القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة**، ج8 ، مرجع سابق ذكره، ص83.

[4]- مولود ديدان، **مرجع سابق ذكره**، ص44 :

الجزائري في بناء تحالف متين بين الد ولة ومؤسسات المجتمع المدني[1].

وإضافة إلى الظاهرة العسكرية ودورها في التقليل من فعالية المجتمع المدني بسبب تطوّرها الّذي حال دون تكوين مجتمع مدني فعّال يهدف إلى الحفاظ على هوية المجتمع، ورفع مستوى الأداء السياسي وتطوير المؤسسات الخاصّة بهذا الشأن، فإنّ المجتمع المدني في الجزائر يبقى يعاني من الضعف الكائن على مستوى دوره، وهذا راجع أساسا إلى السلطة السياسية التي مارست سياسة التغييب المتواصل لمؤسساته، ورغم ضعف الدّور الّذي يلعبه المجتمع المدني في الجزائر، إلاّ أن بعض تنظيماته تمارس العديد من البرامج وتقوم بالعديد من الأنشطة والتظاهرات لمحاولة فرض الرقابة على سلطة الحكومة وضبط سلوك الأفراد والجماعات تجاه بعضهم البعض[2] ، فوجود المجتمع المدني ومؤسّساته يشعر الأفراد بأن لديهم قنوات مفتوحة لعرض آرائهم ووجهات نظرهم بحرية حتى ولو كانت تعارض الحكومة وسياساتها للتعبير عن مصالحهم بأسلوب منظم وبطريقة سليمة ودون الحاجة الى استعمال العنف طالما أن البديل السّلمي متوافر ومتاح، حيث يقوم المجتمع المدني بدور التوسط بين الحكام والجماهير من خلال توفير الاتصال ونقل أهداف ورغبات الحكومة والمواطنين بطريقة سليمة، فتتولّ مؤسساته المدنية مهمات متعدّدة تبدأ بتلقي المطالب التي عادة ما تكون متعارضة ومتضاربة وتجميعها وإعادة ترتيبها قبل توصيلها إلى الحكومة بصدد تنظيمها[3] ، وبهذا فإن المجتمع المدني يكون أداة لحماية المواطنين المحكومين ضدّ الحكومة وفي نفس الوقت حماية الحكومة ذاتها من خطر التعرض للاضطرابات والاحتجاجات الشعبية العنيفة ، عبر اعتماده على جملة من الوسائل والأدوات كآليات للقيام بأدواره المنوطة به، ومن أهم الوسائل وأنجعها هو الاعتماد المباشر على وسائل الإعلام المختلفة التي تأثر في الرأي العام عن طريق اهتمامها بالشؤون العامة التي تهمّ المواطنين، فكلّما ازداد تركيز وسائل الإعلام على قضية سياسية كلمّا قلت الحيرة بين الجمهور، فمن الثابت أن وسائل الإعلام لها تأثير مباشر على سلوك الأفراد سواء تعلّق الأمر بالجوانب السياسية أو الجوانب الأخرى الاجتماعية والاقتصادية وحتى الثقافية، ولقد أصبح لوسائل الإعلام المعاصرة دور كبير في تكوين الصور الذهنية عند الأفراد عن الدول والموافق والأحداث[1] . وبهذا شهدت السّاحة الإعلامية الجزائرية ترسانة من وسائل الإعلام الخاصة المكتوبة لأن المسموعة والمرئية لا تزال حكرًا على الدولة من جهة وعن الشخصيات والأحزاب المعارضة من جهة ثانية باستخدام الإمكانات المادية والمالية التي تؤثر على توجيه الدعاية لصالح النظام الحاكم بشكل كلي أو جزئي، ممّا يؤشر بأن وسائل الإعلام الحرّة ليست مستقلّة تمامًا عن الدولة في الجزائر بل مازالت تخضع لهيمنتها وتسلطها[2].

كما يعتبر التهيكل ضمن جمعيات ومؤسسات مجتمعية من بين أهمّ الوسائل التي يستخدمها المجتمع المدني في القيام بوظائفه، فالانتشار الموسع والمكثّف للجمعيات والحركات يجعله متواجدا في مختلف مناحي

[1] ـ سيف الدين عبد الفتاح والسيّد يسين كمحررين، **مرجع سبق ذكره**، ص465

[2] ـ أبو بلال عبد الله الحامد، **هل نكف علم السياسة عن ماشجر بين الصحابة**، ط1، بيروت، الدار العربية للعلوم، ص-ص:39-40

[3] ـ **المرجع نفسه**، ص-ص36-37.

[1] ـ الرّن عبد القادر،" المجتمع الوقفي والمجتمع المدني"، **مذكرة ماجيستير** ، جامعة الجزائر :كلية العلوم السيّاسية والإعلام قسم العلوم السيّاسية والعلاقات الدولية،2007 ، ص107.

[2] ـ منير مباركية،" علاقة المجتمع المدني بالدّولة وتأثيرها على العملية الانتخابية في الجزائر"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، جامعة عنابة،( عدد خاص)، أفريل 2011 ، ص415.

الحياة ويلمس جميع شرائح المجتمع، فالجمعيات بما تحمله من قيم تعدّ حقلا واسعًا لترسيخ الكثير من القيم الاجتماعية الهادفة لبناء الهوية وتحصينها سواءًا داخليًا أو خارجيًا [3]، كما تسعى إلى ترسيخ هاته الثوابت في المجتمع الجزائري، وعلى رأسها نجد" جمعية الإصلاح والإرشاد" التي تسعى إلى تعزيز التنشئة الاجتماعية الصالحة والمرتبطة بالقيم الدينية والمجتمعية إلى جانب هذا نجد دور جمعية" صناع الحياة وصناع النجاح " التي تأسست في سبتمبر 2005 لتهيئة الأجيال على قيادة الأمة من خلال تدريبهم على التفكير الإيجابي، وفي مجال ترقية اللغة العربية والسعي إلى القضاء على ظاهرة الأميّة في الجزائر تقوم جمعية" إقرأ "بدور كبير في هذا المجال من خلال نشر المدارس والمعلمين عبر مختلف جهات الوطن والتي ساهمت في تخفيض معدّل الأمية إلى 21.36 %خلال سنة2005 بعدما كان يبلغ 31.90%، وإضافة إلى ترقية اللغة العربية سعت التنظيمات القبائلية للإرتقاء باللغة الأمازيغية" كحركة العروش "و "حركة تيزي وزو "في ربيع 1980 بغرض ترسيم للغة الأمازيغية كلغة وطنية إلّ جانب اللغة العربية لحلّ مشكلة الهوية التي يعاني منها الشعب الجزائري[1].

ولكن نظرًا لعدة عوامل سياسية وقانونية وثقافية واقتصادية، فإنّ الجمعيات الجزائرية رغم عددها الكبير تبقى ضعيفة الفعالية لخضوعها لسلطة الدّولة وتوجهاتها، فلا تنشط هذه الأخيرة إلا بتحريك من الجهات الرسمية، أو بدافع براغماتي شخصي لقياداتها عند اقتراب المواعيد الانتخابية[(2)] بحكم ارتباط مجريات وشرعية نتائج العملية الانتخابية بالقواعد والأطر المنظمة بما فيها طبيعة العلاقة التي تقوم بين الدولة بمؤسساتها الرسمية التي تشرف على تحضير العملية الانتخابية وسيرها والمؤسسات المختلفة للمجتمع المدني باعتبارها أحد أهم الأطراف المؤثرة في هذه العملية.[*]

ومنه يمكننا القول أن عمل هذه الجمعيات والمؤسسات المدنية لا يمكنها أن تحقق متطلبات العمل السياسي إلا إذا تحددت عبر الأتي:

أ - تأهيل، وتدريب قيادات منظمات المجتمع المدني لتمكنهم من تطبيق أساليب القيادة وتطوير آلية العمل لتنفيذ الخطط والأهداف المرسومة لتلك المنظمات .

ب- تفعيل دور مكاتب الشئون الاجتماعية والسياسية في الولايات وتهيئتها للقيام بمهامها من حيث الإشراف والمتابعة والتنسيق والتقييم المستمر لأنشطة وبرامج المنظمات والجمعيات المشرفة عليها . ج- وضع آلية للرقابة الداخلية وإيجاد معايير رقابية تتناسب وعمل تلك المنظمات واستحداث أساليب متطورة.

د-الاستعانة بخبرات المنظمات الأخرى والتي تمتلك خبرة متنامية ومتطورة.

هـ- وضع تصنيف محدد للمهام والمسئوليات والصلاحيات للعاملين والقياديين في تلك المنظمات .

---

[3]. الرّن عبد القادر، **مرجع سبق ذكره**، ص108.

[1]. أوشن سمية، "دور المجتمع المدني في بناء الأمن الهوياتي في العالم العربي -دراسة حالة الجزائر، "**مذكرة ماجيستير** ، جامعة الحاج لخضر باتنة :كلية الحقوق والعلوم السيّاسية، قسم العلوم السيّاسية،2009-2010،ص-ص:159-160.

[(2)]. منير مباركية، **مرجع سبق ذكره**، ص416.

[*]. لقد أكدّ هذا السيد عبد العزيز بلخادم في قوله":نحن ندرك أهميّة المجتمع المدني في بلادنا، وقد رأينا الدّور الأساسي الذي أداه في الانتخابات الرئاسية السابقة، وفي التعبير عن رغبته الملحة في استمرارية تطبيق برامج فخاصة عبد العزيز بوتفليقة مؤخرًا، إلى جانب التجنيد الشعبي الّذي أظهره -"..للمزيد في هذا أنظر الكلمة الافتتاحية للسيّد عبد العزيز بلخادم بمناسبة **الندوة الدولية حول البرلمان**، المجتمع المدني، الديمقراطية، الجزائر :وزارة العلاقات مع البرلمان، يومي 27 و28 أفريل 2008.

و- إيجاد آلية للتواصل والتنسيق بين الجمعيات والمنظمات والجهات ذات العلاقة وعلى الأخص الحكومية[1].

**ثالثا:مؤشرات قياس فعالية المجتمع المدني:**

هناك جملة من المؤشرات التي يمكن من خلالها التعرف على مدى فعالية منظمات المجتمع المدني، ومدى قدرتها على الاضطلاع بالوظائف المنوطة بها، ولقد أجملها صامويل هانتجتون في الآتي:

**أ-القدرة على التكيّف:**

يقصد بها قدرة المؤسّسة على التكيف مع مختلف التطوّرات البيئية المتواجدة بها، والتي تعمل من خلالها، فإذا كانت المؤسسة قادرة على التكيّف كانت أكثر فعالية وتأثير، وهناك ثلاث مستويات للتكيف هي:

-**التكيف الوظيفي:**ويكون عبر قدرة مؤسسات وتنظيمات المجتمع المدني على إجراء تعديلات في أنشطتها للتكيف مع ديناميكية التغيير المحيطة بها.

-**التكيف الزمني:**ويقصد به القدرة على الاستمرار لفترة طويلة من الزمن، فكلمّا دام وجود المؤسسة ازدادت مصداقيتها وقدرتها التنظيمية.

-**التكيف الجيلي :**ويقصد به القدرة على الاستمرار مع تعاقب أجيال من الزعماء والقيادات، فكلّما ازدادت درجة تغلب المؤسسة على هذا المعيار بإبدال مجموعة القادة بمجموعة أخرى ازدادت درجة مؤسّسيتها التي تعبّر عن مرونتها في مواجهة مختلف التطوّرات[2].

**ب-الاستقلالية:**

وتكون باستقلال المؤسسات والجمعيات عن غيرها من التنظيمات والجماعات والأفراد بحيث تنفرد في اتخاذ قراراتها ورسم أهدافها بعيدًا عن التوجيهات التي تفقدها قيمتها وتسيطر عليه، كما أنّ الأعضاء المنتمين إليها يعملون بعيدًا عن أطرهم المرجعية المباشرة والتقليدية مما يعطيها سمة المنظمات التطوعية واللارجعية[3].

**ج-التعقيد:**

بمعنى تعدد هيئاتها التنظيمية من جهة ووجود مستويات تراتبية داخلها وانتشارها الجغرافي على أوسع نطاق ممكن داخل المجتمع من جهة أخرى، الأمر الذي يضمن ولاءات أعضاء المؤسسات والحفاظ عليها.

**د-التجانس:**

ويعني عدم وجود صراعات داخل المؤسّسة التي تؤثر في ممارستها لنشاطها، فتكون بذلك منظمات تضمّ مجموعات من الأفراد تجمعهم المصالح والأهداف والأفكار والتوجهات السيّاسية المشتركة بعيدًا عن الانقسامات الشخصية التي تؤذي إلى نشوب الصراعات العنيفة، حيث أصبح شرط ضمان فعالية المجتمع المدني مبني على إتباع النمط الديمقراطي داخل مؤسساته وذلك بتوزيع السلطات وعدم احتكارها وكذا عدم احتكار عملية صناعة واتخاذ القرار من طرف جهات ضيّقة باحترام آراء الأغلبية[1].

ومن خلال إسقاط هذه المعايير على مؤسّسات المجتمع المدني في الجزائر نجد أنّ" **معيار التكيّف** " طبّقته بعض الجمعيات التي عملت على إدخال تعديلات على وظائفها تكيّفًا مع مستجدات ومتطلبات البيئة في حين نجد جمعيات أخرى محتفظة بأهداف

[1]- عبد النور ناجي ، " دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر" ، **مجلة الأداب والعلوم الاجتماعية** ، جامعة سطيف، عدد 5،2007 ، ص 209.

[2] - الرّن عبد القادر، **مرجع سبق ذكره**، ص111.

[3]- محمّد أوجار،"المجتمع المدني وعلاقته بالدولة "ورقة عمل مقدمة إلى أعمال **الندوة الإقليمية حول المجتمع المدني في البلدان العربية ودوره في الإصلاح**، الإسكندرية :المنظمة العربية لحقوق الإنسان،21-22 يونيو2004،ص:275.

[1]- الرّن عبد القادر، **مرجع سبق ذكره**، ص-ص:112-113.

معينة لا تتغير، وهو الأمر الذي أفقدها ديمومتها وجعلها بطابع المرحلية المؤقتة، إضافة للعراقيل البيروقراطية والصعوبات المالية التي تعاني منها والتي تهدّد عملها المؤسّسي مما يؤكد هشاشة قاعدتها الاجتماعية، أمّا بالنسبة" **لمعيار الاستقلالية** "فنجد مشكل التمويل وتبعية معظم الجمعيات للجهات الممولة لها مما يفقدها استقلالية قراراتها، كالجمعيات المهنية خاصّة الاقتصادية منها والجمعيات المدعمة من طرف بعض الأحزاب وحتى المدعمّة من طرف الدولة مما يجعل أهدافها منبثقة من مصالح الجهة التابعة لها، ونفس الأمر بالنسبة" **لمعيار التعقيد** "فبالنظر للناحية التنظيمية لدى بعض المؤسسات المدنية في الجزائر نجد أنها لا تحتوي على بنية تنظيمية متعدّدة المستويات والتخصصات بل تكتفي ببنية متوسطية بسبب نقص الخبرة والإمكانيات، بينما يغيب" **معيار التجانس** "بغياب التنسيق بين القيادة ورؤساء الجمعيات نظرًا للاختلافات الموجودة بين الأشخاص حول التوجهات وطرق تسيير الجمعيات الأمر الذي زاد من انقساماتها إلى أجنحة مختلفة ومتعددة غالبًا ما تنتهي بالفشل لغياب النقاش الديمقراطي.[2]

فرغم ما شهدته الجزائر من التنامي الكمي لمؤسسات المجتمع المدني من جمعيات ورابطات سواء في الحقل المهني كالنقابات والاتحادات المهنية، أو العاملة في المجال الخيري والبيئي، أو الناشطة في مجال ترقية مجموعات فئوية محددة مثل النساء أو الشباب الأطفال والمعاقين...الخ، إلا أن عملها تعترضه الكثير من العراقيل التي ساهمت بشكل كبير في محدودية أدورها و خصوصا السياسية، حيث ظل دوره هامشيا أمام الطغيان الذي تمارسه عليه الدولة بوسائلها المختلفة.

وبهذا يتضح أن التناقضات الاجتماعية جعلت الفئات الوسطى المنتظر منها أن تكون وسيطًا اجتماعيا وسياسيا تقترب أكثر من الدولة والمؤسّسات الأكثر قمعية لدرجة الاندماج الكلي فيها،الأمر الذي زاد من نشوب بوادر الانغلاق على الذات والتقوقع بل والتطرف لدى هذه الفئات الاجتماعية الشعبية بهدف التحكّم في مسار التطور السياسي للمجتمع وتكريس هيمنة السلطة وخدمة أهدافها.[1]

**الخاتمة**

في الأخير ومن كل ما سبق يتبين ان تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر تعاني من مشاكل كبيرة تتصل بالتنظيم الديمقراطي داخلها، سواء تعلق الأمر بالتداول على القيادة، أو في حرية إبداء الرأي حول السياسات والمواقف التي تتبناها هذه التنظيمات، مما أدى في كثير من الأحيان إلى حدوث صراعات وانشقاقات بين الأجنحة داخلها، والتي تمثل كل واحدة منها رؤى مختلفة، ووصل الأمر بها إلى حد حل وانقسام العديد من التنظيمات إلى أجنحة متصارعة، في إطار ما سميت "بالحركات التصحيحية"، مما زاد من إضعاف المنظمات وتفتيت قواها التأثيرية داخل المجتمع.

<u>الهوامش:</u>

**1-الدساتير:**

ـ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور 1989** ،الجزائر:المطبعة الرسمية، 1989.

ـ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور1996**، الجزائر:الديوان الوطني للاشغال التربوية، 1996.

-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور2016**، الجزائر:رئاسة الجمهورية،الأمانة العامة للحكومة،2016.

**2-الكتب:**

**أ/باللغة العربية:**

[1] ـ ناصر جابي، **الجزائر :الدولة والنخب دراسات في النخب، الأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية**، باتنة :منشورات الشهاب،2008 ، ص-ص136-137.

[2] ـ مرسى مشرى، **مرجع سابق ذكره**، ص-ص:13-15.

-أبو بلال عبد الله الحامد، **هل نكف علم السياسة عن ماشجر بين الصحابة**، ط1، بيروت، الدار العربية للعلوم،د.س.ن.

-جون اهبرغ، **المجتمع المدني النقدي للفكرة**، ترجمة على حاكم صالح حسن ناظم، ط8 ، المنظمة العربية للترجمة :مركز دراسات الوحدة العربية،2008.

-علي كنز،"البحث عن كتلة اجتماعية جديدة"،**المجتمع والدولة في الوطن العربي في ظل السياسات الراسمالية الجديدة:حالة المغرب العربي**،القاهرة:مركز البحوث العربية،1997.

-عزمي بشارة، **المجتمع المدني دراسة نقدية مع إشارة للمجتمع المدني العربي**، ط2 ، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية،2008.

ـ رفقي خالد مظلوم، **الإعلام والتعدّدية السيّاسية** القاهرة، الكويت، الجزائر :دار الكتاب الحديث، 2009

.

-ناصر جابي، **الجزائر :الدولة والنخب دراسات في النخب، الأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية**، باتنة :منشورات الشهاب،2008 .

**ب/باللغة الأجنبية:**

-Pieter Labuschange, **Revisiting Civil Society in Africa; African Studies Association of Australia and Africa**, conference proceedings on a global stage, 2003 ,p77.

**3- الدوريات:**

ـ إيمان محمد حسن،"المنظمات غير الحكومية والتحوّل الديمقراطي في التحليل السياسي المعاصر"، **مجلة النهضة**، القاهرة:د.د.ن، .العدد 04، أكتوبر 2005 .

-عبد النور ناجي ، " دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر" ، **مجلة الأداب والعلوم الاجتماعية** ، جامعة سطيف، عدد5، 2007

.

ـ منير مباركية،" علاقة المجتمع المدني بالدّولة وتأثيرها على العملية الانتخابية في الجزائر"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، جامعة عنابة،( عدد خاص)، أفريل 2011 .

**4-المدكرات والرسائل العلمية:**

ـ الرّن عبد القادر،" المجتمع الوقفي والمجتمع المدني"، **مذكرة ماجيستير** ، جامعة الجزائر :كلية العلوم السيّاسية والإعلام قسم العلوم السيّاسية والعلاقات الدولية،2007 .

ـ أوشن سمية، "دور المجتمع المدني في بناء الأمن الهوياتي في العالم العربي -دراسة حالة الجزائر، "**مذكرة ماجيستير** ، جامعة الحاج لخضر باتنة :كلية الحقوق والعلوم السيّاسية، قسم العلوم السيّاسية،2009-2010.

**5-الملتقيات والندوات:**

-الكلمة الافتتاحية للسيّد عبد العزيز بلخادم بمناسبة **الندوة الدولية حول البرلمان**، المجتمع المدني، الديمقراطية، الجزائر :وزارة العلاقات مع البرلمان، يومي 27 و28 أفريل 2008.

-زهير بوعمامة، "محاولة لفهم طبيعة وحدود انفتاح السلطة على فعاليات المجتمع المدني وأثره في عملية التحوّل السياسي في الجزائر"، ورقة بحث قدمت إلى **الملتقى الوطني الأوّل حول التحوّل الديمقراطي في الجزائر**،بسكرة،10-16 ديسمبر 2005 .

ـ محمّد أوجار،"المجتمع المدني وعلاقته بالدولة "ورقة عمل مقدمة إلى أعمال **الندوة الإقليمية حول المجتمع المدني في البلدان العربية ودوره في الإصلاح**، الإسكندرية :المنظمة العربية لحقوق الإنسان،21-22 يونيو2004.